

## المؤهلات البرلمانية للمرأة: محاولة في التشخيص والتنميط

### حالة المرأة الجزائرية.

د. زينة قدور<sup>(\*)</sup>

اولا : مشكلة الدراسة واجراءاتها المنهجية

1. مشكلة الدراسة ومبررات اختيارها.

يكتسب البرلمان أهمية خاصة في نطاق النظم السياسية المعاصرة، وترجع هذه الأهمية إلى أن الاداء البرلماني على مستوى التشريع والرقابة قد أصبح له تأثيرا هاما على قدرة النظام السياسي في التكيف مع المستجدات الجديدة في عالم سريع التغير الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن معايير جديدة لتقييم الأداء البرلماني.

وفي هذا الاطار جاءت الاهتمام بالعنصر البشري للمؤسسة البرلمانية والذي يعد موردا مهما في الحكم على مدى قوتها، حيث ان قوة البرلمان مستمدة من قوة اعضائه. ويشكل العضو البرلماني نقطة ارتكاز في اي عملية تطويرية للعمل البرلماني من خلال تعبيراته السلوكية والادائية لما للسلوك الفردي والجماعي لأعضاء البرلمان وآدائهم من تأثير في فعالية المؤسسة البرلمانية. وينبع جانب المقاربة السلوكية من كون المؤسسات لا يمكن ان تعيش منفصلة عن الافراد وعلاقات بعضهم ببعض اذ توجد وراء آراء المؤسسات او قرارات او اعمالها مخلوقات بشرية تقرر وتعمل(عثمان الزباني، 2007-2008، ص 1282).

<sup>(\*)</sup> بحث مشارك في المؤتمر العلمي الدولي الاول لقبالة الاكاديميين العراقيين في جامعة دهوك، كلية التربية الاساسية،

## الجزائرية

اضافة لذلك، فان السعي لفهم منطق اشتغال مجتمعنا يستدعي تحليل النخبة ونمط انتاجها وتداولها والمنطق الاجتماعي والسياسي لسلوكها (Michel Bauer,2000,p51)<sup>2</sup> فاذا كان تأهيل العمل البرلماني يقتضي تجاوز البرلمانية الكلاسيكية الى البرلمانية العصرية، فان ذلك لا يمكن ان يتحقق الا بتوافر نخبة برلمانية مؤهلة للقيام بهذه المسؤولية بكل كفاءة وأمانة قادرة على منح الممارسة البرلمانية مدلولها الحقيقي، سواء كانت أغلبية مساندة للحكومة او معارضة بناءة تقوم بدور القوة الاقتراحية (محمد الغزالي،2006،ص 261<sup>3</sup>).

ومع اجراء انتخابات مجلس الشعب الوطني الجزائري 2012م ارتفعت نسبة البرلمانيات الفائزات في الانتخابات مقارنة بنسبتهن في المجالس البرلمانية السابقة، ووصل عددهن الى ( 142 ) نائبة، وهو ما يجعل من قراءة وتحليل ومتابعة اداء البرلمانيات في المشاركة في البرلمان والعوامل التي تحد او تعيق هذا الاداء وسبل تجاوزه والارتقاء بأداء المرأة البرلمانية.

وبما ان العمل البرلماني هو متغير تابع يتذبذب ارتفاعا وانخفاضا، لذا فان البحث عن متغيرات مستقلة تقف وراء هذا التغير كانت ومنذ البداية تشكل المشكلة البحثية لهذه الدراسة، مما توجب التركيز على التراث البحثي المعني بمجال دراستنا لالتقاط هذه المتغيرات او هي كانت على الدوام محل اتفاق علمي بين الباحثين. وهكذا، فان تحليلنا لهذا البحث هو الكشف عن علاقة ارتباطية بين متغيرين، مستقل/ تابع، ورغم تعدد هذه المتغيرات -المستقلة- لكن، ولمقتضيات البحث العلمي فقد تم اختزالها في مجموعتين رئيسيتين: حيث تشير المجموعة الاولى الى تلك المتغيرات التي ترتبط بالبناء الاجتماعي، كالعمر، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية... الخ، في حين تم رصد ثلاث متغيرات تنتمي للمجموعة الثانية، البناء السياسي، وهي : متغير الانتماء الحزبي، والخبرة البرلمانية.

## 2.اهداف الدراسة.

الجزائرية

تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على اهم المؤهلات التي تساعد المرأة في الوصول الى قبة البرلمان، والتي بدورها تساهم في تحسين اداءها التشريعي والرقابي. مع محاولة تنمية هذه المؤهلات وتصنيفها تصنيفا عريضا، مع وضع اولويات لهذه المؤهلات.

### 3. تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل فريد مؤداه : ما المؤهلات التي تساعد المرأة في الوصول الى قبة البرلمان؟

### 4. الاجراءات المنهجية للدراسة.

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لمعالجة موضوع على قدر كبير من الأهمية، وبناءً على التساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عنها، لذا فقد وضعت الخطوات الإجرائية للبحث والتي تشمل نمط الدراسة، والمناهج المستخدمة، وعينة الدراسة، وأداة جمع البيانات.

فمن حيث نوع الدراسة : تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية.

اما من حيث المنهج المستخدم بالدراسة : "حيث يعد تحديد المنهج خطوة هامة من خطوات البحث الاجتماعي، فمنهج البحث عملية فكرية يحددها موضوع البحث واهدافه، كما ان المنهج هو اسلوب للتفكير والعمل الذي يعتمده الباحث لتنظيم افكاره وتحليلها وعرضها، وبالتالي الوصول الى نتائج وحقائق حول الظاهرة موضوع الدراسة". ولما كان التحليل الكمي لا يعتبر هدفا بحد ذاته كما انه يعتبر مقدمة واساس للتحليل الكيفي فقد اعتمدت الدراسة الراهنة على المزاجعة بين كلا من التحليل الكمي والتحليل الكيفي باستخدام دليل تحليل اعد لهذا الغرض بهدف التعرف على الظاهرة المدروسة من خلال الرصد الكمي لمتغيراتها الرئيسية والتي كانت موضع اهتمام الدراسة. اما البيانات الكيفية فإنها تتميز بانها " غنية بالخبرة الانسانية، وتتسم

## الجزائرية

بالواقعية، وبمصداقية لا غبار عليها". "والتحليل الكيفي بصفة عامة هو محاولة الكشف عن النظام الكامن في البيانات الخام، وهي عملية تنظيم للبيانات في صورة نماذج او مقولات او وحدات وصفية اساسية"

اما عينة الدراسة التحليلية : فقد تمثلت هذه العينة في تحليل مضمون الجريدة الرسمية للجلسات العلنية للمجلس الشعبي الوطني ولقد قمنا بحصر شامل لجميع الجلسات التي انعقدت خلال فترة الدراسة .

اما عينة الدراسة الميدانية: سنجري هذه الدراسة على النساء الجزائريات اللاتي شغلن منصب عضو في المجلس الشعبي الوطني الجزائري في الفترة الزمنية 2002/2017، ولقد قمنا باختيار 10 برلمانيات منسيهن واجراء مقابلات نصف موجهة معهن باعتبارهنمبحوثات يمثلن عينة الدراسة الميدانية.

## اداة الدراسة :

اعتمدت الدراسة في اجراءاتها المنهجية على اداتين :

استمارة تحليل المضمون:ولقد اتبعنا تحليل المضمون لجمع البيانات من الجريدة الرسمية للمداولات والتي تصدر عن المجلس الشعبي الوطني،اذ تم تصميم دليل لجمع المعطيات الميدانية اللازمة من محاضر الجلسات العلنيةللبرلمان، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

المقابلات الميدانية : تعد المقابلات احدى اهم وسائل جمع البيانات في البحوث الاجتماعية لما لها من دور في تقريب الباحث من مجتمع بحثه، وكذا الوصول الى معلومات تعجز عنها الادوات البحثية الاخرى كما انها تعطي الباحث معلومات اكثر دقة وتركيز(4).، وقد اعتمدت الباحثة على المقابلات الفردية وهي المقابلة التي تتم بين القائم بالبحث وبين شخص واحد من المبحوثين.

## ثانيا : الاطار النظري الموجة للدراسة.

ستعتمد الدراسة الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع والتي انيط بها مهمة تحليل وتفسير ما تسفر عن هذه الدراسة من نتائج في جانبيها النظري والميداني. وتحددت

الجزائرية

هذه الاتجاهات الكلاسيكية التي اهتمت بالمشاركة السياسية وبالتركيز على افكار العالم مونتسكيو. وكذلك مدخل الثقافة السياسية للعالم الامريكى الموند. الا اننا سنركز على طروحات بيير بورديو التي اثارها في هذا الشأن.

ويعتمد فكر المدرسة النسوية الليبرالية على تفسير تقسيم الادوار بين المرأة والرجل من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية فمن خلال الاسرة والمدرسة والاعلام والمؤسسة الدينية والسياسية يتعلم الذكور نمطاً معيناً من السلوك مثل: النظرة المادية للعالم، والتنافس، وتجنب العاطفة في حين على الجانب الاخر تخضع الاناث لتنشئة مختلفة تعمل على تطبيعهن بصورة مغايرة مثل الطاعة، الخضوع، والتعبير عن المشاعر. وتعتقد تلك المدرسة في امكانية اعادة التوصيف والترتيب لمكانة المرأة التي تأصلت بفعل مؤسسات التنشئة للقضاء على التمييز ضد النساء (Dominique & Michèle

Fremy, 1979, p27)<sup>5</sup> والفكرة الهامة التي توجه تلك المدرسة هي ان القيم والمعايير الثقافية يؤثران بدرجة كبيرة في سلوك الافراد كما لو كانوا عبارة عن تكوين اسفنجي يتشرب عن طريق التنشئة الاجتماعية بالقيم والمعايير فهما يتحكمان في سلوك الافراد. وبالتالي تستبعد المرأة من عديد من الانشطة التي يستحوذ عليها الرجال خاصة القدرة على صنع القرار السياسي وترفض تلك المدرسة انقسام المجتمع الى قسمين: الاول خاص بالرجال يتمتع فيه الرجال بكل المزايا من حرية وتسلط ونشاط اجتماعي وسياسي والثاني خاص بالمرأة يتم خلاله تنشئتها على التنازل والتبعية المستمرة ومن ثم تطالب المدرسة النسوية الليبرالية بالقضاء على تلك الصورة التي توارثت عبر الاجيال من خلال التنشئة الاجتماعية، لإعادة تشكيل العلاقة بين الرجل والمرأة في اطار الحقوق والواجبات المتساوية.

من اشهر رواد الفكر الليبرالي مونتسكيو حيث اعطى اهتماماً لأهمية المساواة السياسية بين الرجل والمرأة ورفض بشدة تفوق الرجل على المرأة لمجرد النوع وذلك في مؤلفه رسائل فارسية، وكذلك في كتابه روح القوانين ومن اهم كتبه فصل السلطات)

(Christine Faure, 1985, p134-139)<sup>6</sup>.

## الجزائرية

وبالانتقال الى مفهوم الثقافة السياسية والذي يعتبر عالم السياسة الامريكي **Almond** اول من استخدم هذا المفهوم في مقالة كتبها عام 1965م ويعرفها بانها مجموعة من التوجهات السياسية والاتجاهات والانماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي (محمد زاهي، بشير المغربي، 1980، ص 219<sup>7</sup>). وبصفة عامة تشير الثقافة السياسية الى مجموعة المعتقدات السياسية والاحاسيس والرموز والقيم السائدة في المجتمع في فترة زمنية معينة، على هذا الاساس، فإنها على علاقة ببعض المفاهيم الاخرى مثل الايديولوجيا السياسية، والانتماء والهوية والتنشئة السياسية، والراي العام، والمواطنة فالثقافة السياسية، اذا هي انماط التوجه والتكيف تجاه النشاط والعمل السياسي المجتمع، فهي تعني توجهات الافراد حول واقع هذا الاداء، أي انها تعني الاداء الفعلي والمتوقع للنظام السياسي من جهة نظر المواطنين (محمد زاهي، بشير المغربي، 1980، ص 219<sup>8</sup>).

عموما تتشكل الثقافة السياسية من مجموعة من المكونات، سواء تلك التي تتبناها الدولة او الثقافة الرسمية، وتلك السائدة لدى افراد المجتمع التي تسمى بالثقافة غير الرسمية، هذه المكونات هي المرجعية، التوجه نحو العمل السياسي، الاحساس بالهوية (السيد عليوة، منى محمود، 2001، ص 9<sup>9</sup>)، ضمن هذا الاطار تبرز ازمة الهوية والانتماء كأزمة وسمة من سمات التخلف السياسي ، بحسب لوسيان باي، بحيث يتجه الولاء السياسي للفرد الى جماعته العرقية او الاولوية من دون الحكومة المركزية التي يفترض انها المعبر عن الدولة ككل (احمد وهبان، 2000، ص 17<sup>10</sup>).

اما الممارسة الاجتماعية والتي تعتبر الموضوع الرئيسي في سوسيولوجيا بيار بورديو وتمثل أهمية هذه النظرية في أن بورديو عمل على تطويرها من خلال بحوثه الميدانية المتنوعة في المجتمع الجزائري، والريف الفرنسي والحاضرة الفرنسية، وظواهر الثقافة في المجتمع الحديث... الخ.

الجزائرية

لقد حاول بورديو في نظرية الممارسة أن يقدم حلاً للفجوة العميقة بين أصحاب النزعة الذاتية للعالم الاجتماعي، وأصحاب النزعة الموضوعية، وانتهى إلى أن العلاقة بين الذاتي والموضوعي علاقة جدلية متداخلة ومتشابكة ومعقدة، ومهمة عالم الاجتماع هي المحاولة الدائمة للكشف عن طبيعة هذه العلاقة، وكيف تتولد الممارسة تحت تأثير هذه العلاقة، وقد حاول بورديو توضيح كيف تتمثل الذات الفاعلة الشروط الموضوعية -البنائية- فطور مفهوم الهايتوس وحاول الكشف عن تأثير الذوات الفاعلة في شروط الموضوعية، فطور مفهوم المجال بحيث تصبح الممارسة "محصلة العلاقة الجدلية بين الهايتوس والمجال، او هي ناتج تفاعل الهايتوس والمجال" (Richard Harker, 1990, p15<sup>11</sup>). وسنشير الى هذه المفاهيم بنوع من الاختصار.

ولكي يستطيع بورديو عبور الفجوة بين هذا الشخص والنية التي تضمه، او بمعنى اخرن لكي يكتشف كنه العلاقة الجدلية بينهما او التفاعلات القائمة، قام بتفكيك البناء الاجتماعي إلى مجموعة مجالات هي التي يتعامل معها الاشخاص، ولا يتعاملون مع بناء اجتماعي كلي. وقدرة الافراد على حيازة المكانة داخل هذه المجالات المتنوعة هي قدرة محكومة بمجموعة الخبرات والاستعدادات التي يحملها هايتوس هؤلاء الافراد. انها نظرية تعيد النظر في الممارسة باعتبارها نشاطا انسانيا يقوم بها فاعل قادر على الخلق والابتكار، مع الاحتراز والوعي بان هذه القدرة الخلاقة " ليست قدرة ذات متعالية، لكنها قدرة فاعل نشط مكافح". (بيير بورديو، 2002، ص 1233<sup>12</sup>)

قدم بورديو (كما يذهب الان تورين) " عن طريق الهايتوس إجابة لواحدة من أكثر الاسئلة إشكالية في الفلسفة والسوسيولوجيا، وهي كيف يمكن للفرد أن يمتلك الحرية وهو يقع تحت تأثير القيود والمحددات الموضوعية المختلفة (Deborah Reed-Danahay, 2005, P17<sup>13</sup>).

فالهايتوس "مبدأ مولد للاستراتيجية يمكن الفاعلين من التوافق مع المواقف غير المتوقعة ودائمة التغير، هو نسق من الاستعدادات الدائمة يعمل كل لحظة وبشكل لا ارادي غالبا على استدعاء الخبرات السابقة وكافة الادراكات والتقييمات لإنجاز مهام

الجزائرية

لانهائية التنوع"<sup>14</sup>. وهو عبارة عن بناء ذهني ومعرفي يمكن الافراد من التعامل مع العالم الاجتماعي، وهو منتج تاريخي يتشكل خلال التنشئة الاجتماعية وبواسطة التعليم، فعبر التنشئة والتعليم يتكون لدى الفرد رأسمال نوعي مخزون يستخدمه بشكل لا ارادي أثناء الممارسات المختلفة، ويختلف مفهوم الهابيتوس عن مفهوم العادة، برغم تضمن العادة فيه، حيث أن الاخيرة توصف بالكرارية والميكانيكية، وهي ذات طابع يعيد الانتاج بينما الهابيتوس يحمل في ذاته طاقة توليد قوية قادرة على اعادة التشكيل.(بيير بورديو، 1995، ص 199<sup>15</sup>)

وتحاول نظرية بورديو كشف المعوقات التي تحول دون الممارسة التوليدية القوية اللازمة لتغيير، وتحاول وضع الشروط اللازمة للتغلب على هذه المعوقات بتطوير مفهوم الهابيتوس، بالتركيز على هابيتوس الجماعة او الطبقة، دون أن تغفل أهمية الصراع بين الذوات الاجتماعية والشروط الموضوعية، حيث يذهب بورديو إلى أن لكل جماعة او طبقة " هابيتوس " خاصا بها " ناتج عن تماثل ظروف الوجود، الذي يؤدي الى تألف الممارسات وانصهار الفردي في الجمعي"(Pierre Bourdieu,1990,P58).<sup>16</sup>، وهو الامر الذي يتيح للممارسات أن تكون" متماثلة موضوعيا دون أي حساب أو قصد(Pierre Bourdieu,1977,p80).<sup>17</sup>". فمثلما يحدث الصراع بين الذوات والموضوعات، فان صراعاً ينشأ بين الطبقات لحيازة القوة داخل المجالات المتنوعة في البناء الاجتماعي.

وينتهي أي مستوى للصراع بالنسبة إلى بورديو الى ثلاث نتائج محتملة، هي التوافق الكامل مع الشروط الموضوعية، أو التفريق الجذري بين مصالح ومحددات الموضوع، أو الموقف السلبي(بيير بورديو وج.د. فالكونت، 1998، ص 93<sup>18</sup>).

وتعتبر حالة التوافق الكامل أحد المعوقات التي كشف عنها بورديو، لأنها تؤدي إلى الممارسة الاجتماعية العادية، ممارسة لا تقدمية تعبر عن هيمنة الطبقة المسيطرة، فهذه الطبقة تسعى دائما الى نزع القدرة التوليدية من هابيتوس الافراد والجماعات عن طريق التعليم، بحيث تعجز الذوات الفاعلة عن اعادة تشكيل الشروط الموضوعية التي تقع



### الجزائرية

تحت تأثيرها، وهذه العملية تتم بصورة غير مباشرة، بحيث لا يلتفت إليها الافراد والجماعات، وغالبا ما يقعون في شرك التمثل اللاإرادي للشروط الموضوعية المانعة لتولد الممارسات الجديدة. وقد كشف بورديو، في ابحاثه عن نظام التعليم الفرنسي، عن أحد هذه المعوقات، فقد أثبت ان "المدارس والجامعات تلعب دوراً محافظاً على التفاوتات الاجتماعية، حيث تعمل على تأكيد وتعزيز واعداد انتاج هذه التفاوتات، عن طريق فكرة مضللة عن المساواة في التعليم، لأنها تتعامل بشكل متساو مع من هم في الاصل غير متساويين (Nicholas Hewitt, 2003, P79)<sup>19</sup>" كما أن نظام التعليم يتبنى دائما ثقافة الطبقة أو الجماعة المسيطرة، ويحاول تشكيل هابيتوس الافراد وفقا لمعاييرها، فيعمل على ترسيخ أنماط محددة من الاستعدادات، ولمدة طويلة، من بداية مشوار التعليم وحتى دخول سوق العمل ويتصف هذا التشكل بالديمومة وقابلية الانتقال... بحيث يساهم في معاودة انتاج ثقافة الجماعة المسؤولة عن تأسيس وسياسة هذا النظام (بيير بورديو، 1994، ص 49<sup>20</sup>).

يذهب بورديو إلى أن المجالات "تختلف فيما بينها وكل منها له قانونه الخاص المختلف عن غيره من المجالات الموجودة في الفضاء الاجتماعي، فالصراع بين الفاعلين داخل المجال السياسي يخلف عن الصراع بين الفاعلين في المجال الديني مثلا، كما أن المناصب أو المراكز داخل كل مجال تحتاج إلى رأسمال مختلف، والهابيتوس الخاص بالفاعلين المتصارعين على هذه المناصب أو المراكز مختلف كذلك، ومن ثم فإن النظرية البنائية العامة لن تقود إلى تفسير وكشف عن العلاقات بين الممارسة الاجتماعية وعناصر البناء الاجتماعي (Pierre Bourdieu, 1993, P72)<sup>21</sup>.

ثالثا: عرض تحليلي لمحاور الدراسة:

لقد عرضنا في هذا الشق من الدراسة للمؤهلات السياسية والاجتماعية التي ميزت المرأة البرلمانية خلال فترة الدراسة وهي منقسمة الى قسمين، القسم الاول يضم المؤهلات السياسية والتي تتمثل في التمثيل النسبي للمرأة داخل البرلمان ، التنشئة السياسية، عضوية

الجزائرية

الاحزاب، والخبرة البرلمانية، اما القسم الثاني فيضم المؤهلات الاجتماعية والمتمثلة في السن، الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي.

### 1. المؤهلات السياسية للمرأة البرلمانية :

نقصد بالمؤهلات السياسية في هذا البحث : تطور تمثيل المرأة داخل قبة البرلمان خلال الحقب التاريخية موضع الدراسة والتحليل، كذلك يشير المفهوم الى دراسة الانتماء الحزبي للسيدات البرلمانيات اللاتي تم انتخابهن على اساسها، ايضا، التنشئة السياسية، وخبرتهن البرلمانية التي يعكسها عدد المرات التي اعيد فيها انتخابهن، آخذين بنظر الاعتبار المقارنة بين الفترات التشريعية محل الدراسة.

### 1. التمثيل النسبي في البرلمان:

يشير هذا المفهوم الى الحجم والمساحة التي يحتلها كل من الرجل والمرأة داخل قبة البرلمان خلال العهديات التشريعية موضع الدراسة والتحليل. وسينصب تحليلنا على تبيان نصيب المرأة من هذا الحجم وهذه المساحة، والمتغيرات التاريخية والقانونية التي اثرت في سير هذا التكوين، والتحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي دفعت او حالت دون تقدمه خطوة اكثر الى الامام.

ورغم تواجد المرأة في البرلمان الجزائري منذ المؤتمر التأسيسي، الا ان الطفرة الكبيرة لهذا التواجد يظهر جليا في العهدين الخامسة والسادسة، حيث بلغ (26،. 30) على التوالي، ورغم هذه الزيادة الا انها لم تشكل رقما يذكر من المجموع الكلي لأعضاء البرلمان الجزائري الذي بلغ مجموع مقاعده في العهدين 778 مقعد تمثلت المرأة منها بنسبة (6.20%، 7.7%) على التوالي، من الجدول رقم (3) يتضح ان الزيادة في اعداد النساء في العهدة السادسة كانت طفيفة ولا زالت دون المستوى المطلوب الذي يتناسب مع حجم المرأة في المجتمع الجزائري. تجدر الاشارة الى ان هناك ثلاث برلمانيات في العهدين تم تعيينها من قبل الحكومة بمنصب وزير □

الجزائرية

اما العهدة السابعة فقد شهدت تمثيل حقيقي للمرأة حيث بلغ (142) امرأة بنسبة ( 30.73 %) ويرجع السبب في هذه القفزة النوعية للقانون الجزائري الذي فرض على الاحزاب ان تتضمن قوائم مرشحيها على العنصر النسوي. ولولا قانون الكوتا لما تمكنت المرأة من الوصول الى هذه النسبة من التمثيل وهذا ما اوضحته المبحوثة (خ.ي) في المقابلة رقم (1) حيث قالت " لا يزال المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري ولا يعترف بقدرات ودور المرأة في المجتمع، ولولا الكوتا لما استطعنا الترشح والوصول لهذا المنصب" كما اكدت ذلك المبحوثة (ب. ز) في المقابلة رقم (6) حيث قالت " اصبحت المرأة متعلمة ومثقفة وقادرة على تولي جمع المسؤوليات، ولهذا يجب علينا الدفاع عن جميع حقوق المرأة "

### جدول رقم (1)

يبين نسبة التمثيل النسوي داخل قبة البرلمان

السابعة		السادسة		الخامسة	
رجال	نساء	نساء	رجال	نساء	رجال
320	142	30	359	26	363
69.27%	30.73%	7.7%	92.3%	6.20%	93.8%

ومن خلال هذه التصريحات لاحظنا انه من الصعوبة على مجتمع مثل المجتمع الجزائري ان يثق في قدرات المرأة ويوصلها الى مراكز حساسة لصنع القرار لولا قانون الكوتا النسائية والذي لم يطبق جديا الا في تشريعات 2012 حيث وصل تمثيل المرأة داخل قبة البرلمان فعليا الى 30 %.

2. التنشئة السياسية:

## الجزائرية

نقصد بالتنشئة السياسية الدعم الاسري الذي تتلقاه المرأة لتكون ناشطة في المجال السياسي، ونشاطها داخل الجمعيات الاهلية والاحزاب السياسية، ولقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات التي اجرتها الباحثة ان مجمل عينة الدراسة لها ارتباط سياسي ونشاط في الميدان لعدة سنوات سبقت دخولهن الى قبة البرلمان، فالمرأة اصبحت المحور الاساسي والعنصر الفاعل في كثير من المجالات، فأُسست الاحزاب على غرار السيدة لويزة حنون الامين العام لحزب العمال، وانشاء الكثير من الجمعيات التي تعنى بحقوق المرأة، وهذا ما اكده المبحوثة (ع.ف) حيث قالت " انا كنت انشط في المجال السياسي من عمر 18 سنة وانخرطت في حزب، ولكني تلقيت الدعم من جميع افراد عائلتي"، كما أكدت ذلك العديد من المبحوثات في المقابلات رقم 1،2،3،5،9 حيث قالت انهن نشطت في العديد من جمعيات المجتمع المدني والمنظمات الطلابية في الجامعات... الخ وبهذا أكدت المبحوثات انهن مارسن نشاطات سياسية سابقة.

## 3. عضوية الاحزاب السياسية .

تعتبر الأحزاب السياسية الشكل الأرقى للتعبير عن مصالح مختلف الطبقات والفئات التي يتكون منها المجتمع، لذلك من الطبيعي أن تشهد المجتمعات الطبقة ولادة أحزاب وتنظيمات تعبر عن مصالح مختلف الطبقات والفئات.

## جدول رقم ( 2 )

توزيع العينة حسب الانتماء الحزبي مقارنة بالرجال

السابعة		السادسة		الخامسة		الفترة التشريعية المجموعة
نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	
59	149	11	136	19	180	ج. ت. و
23	45	1	64	2	45	ت. و. د
-	-	-	51	-	38	ح. م. س
-	-	-	-	1	42	ح. ص. و
5	13	1	24	1	29	احرار
10	14	11	15	3	18	حزب العمال
-	-	1	19	-	-	ت. ث. د
3	6	-	15	-	8	ج. و. ج
18	31	-	-	-	-	ت. ج. خ
9	18	-	-	-	-	ح. ق. إ
15	44	5	35	-	3	اخرى
142	320	30	359	26	363	مجموع

ومن خلال القاء نظرة عامة وسريعة على التمثيل النسبي للأحزاب داخل قبة البرلمان نجد انه في العهدة الخامسة 2002 / 2007م رغم مقاطعة بعض الاحزاب السياسية فقد شهدت فوز (09) احزاب سياسية بالإضافة الى قائمة حرة من اصل (24) قائمة مشاركة. وخلال العهدة 2007 / 2012م فاز (21) حزبا وقائمة حرة من اصل (25) حزبا وقائمة حرة. وقد ازداد عدد الاحزاب السياسية نتيجة تنامي ظاهرة التصدع والانشقاقات داخلها، وهذا ما حدث لكل من حركة النهضة الذي انشقت عنه حركة الاصلاح الوطني، والتجمع الوطني للثقافة الذي انبثق منه حزب الحريات والديموقراطية، وحزب العمال الذي انشق عنه الحزب الاشتراكي. وقد رافق هذا انخفاض في نسبة

الجزائرية

المشاركة، حيث وصلت في تشريعات 2002م الى (46.17%) بالمائة، وفي تشريعات 2007م بلغت (35.67%)

ان تزايد وتنوع عدد التشكيلات السياسية على مستوى البرلمان جعل من التمثيل في الانتخابات -وخاصة في انتخابات 2007 - مبعثر بشكل كبير، مما نتج عن ذلك عدم حصول أي حزب على الاغلبية البرلمانية، مما ادى ببعض الاحزاب الفاعلة في الساحة السياسية الى اللجوء الى الائتلاف الحكومي، فعقب الانتخابات التشريعية 2002م تم اللجوء الى التحالف الذي انحصر في ثلاث قوى سياسية فقط هي جبهة التحرير الوطني (199) مقعدا، والتجمع الديمقراطي الوطني (47) مقعدا، وحركة حماس بـ (38) مقعدا.

وبالعودة الى الجدول السابق لتتعرف على التمثيل النسوي داخل هذه الاحزاب يتبين انهن يتركزن في ثلاث منها فقط، اثنان ينتميان الى ائتلاف السلطة الحاكمة وهما جبهة التحرير الوطني (89 مقعدا)، والحزب التجمع الوطني الديمقراطي (26 مقاعد)، اما الثالث فهو حزب العمال (14 مقعدا)، وهو ينتمي الى الاحزاب المعارضة. كما تبين انه ورغم الزيادة العددية الحاصلة في العهدة السادسة التي مردها بعض الاحزاب الصغيرة التي نالت (20) مقاعد في مجموعها، الا ان هذا التمثيل داخل الاحزاب الكبرى -ائتلاف السلطة - قد شهد تراجعاً، ومع هذا نستثني من ذلك حزب العمال الذي وعلى ما يبدو كانت احدى خيارات التغيير لديه الاعتماد على صوت المرأة في المجتمع، وفعلا ضاعف من تمثيل المرأة داخل صفوفه الى (04) اربع مرات تقريبا.

اما في تشريعات 2012 فقد بلغت نسبة المشاركة (43.14%) حيث فاز (27) حزب و(18) قائمة حرة وشهدة هذه العهدة تنامي ظهور الاحزاب المجهرية التي حصدت من مقعد الى 4 مقاعد والتي بلغ عددها (18) حزبا اما الاغلبية فكانت الاحزاب السلطة حيث كانت الاغلبية الساحقة لجبهة التحرير الوطني بحصولها على (208) مقعد من بينها (59) مقعد نسوي يليها التجمع الوطني الديمقراطي بـ (68) مقعد من بينها (23) مقعد نسوي ثم تكتل الجزائر الخضراء بـ (49) مقعد من بينها (18)

الجزائرية

مقعد نسوي كما شهدت هذه العهدة ظهور حزب جبهة القوى الاشتراكي والذي تفوق على حزب العمال المنشق عنه حيث تحصل على (27) مقعد من بينها (9) مقاعد نسوية بينما حصل حزب العمال على (24) مقعد من بينها (10) مقاعد نسوية. وخلاصة القول، ان التطبيق العملي للنظام الانتخابي في الجزائر افرز تمثيلا مبعثرا على مستوى المجلس الشعبي الوطني، مما ادى الى صعوبة تحقيق الاغلبية البرلمانية التي تميزت بالهشاشة ممثلة في ثلاث احزاب فقط وكما اشرنا اليهم سابقا، مع معارضة كثيرة العدد ومشتتة لا تمتلك أي امكانية للمبادرة او الاعتراض على مشاريع القوانين او ممارسة الرقابة على الحكومة، مع انفراد احزاب الائتلاف بإمكانية ممارسة هذه الحقوق الدستورية والقانونية. كما ان هذا الوضع اثر بشكل لافت للنظر على اداء المرأة البرلمانية

4. توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الخبرة.

هو عدد المرات التي يتم فيها انتخاب عضو من اعضاء المجلس الشعبي الوطني، وتحسب الخبرة بعدد العهديات التي انتمى فيها العضو للبرلمان. وفي الغالب تكون الخبرة بإعادة الانتخاب مرة واحدة، الا انه من الحالات النادرة ان يشهد المجلس الشعبي الوطني تجاوز هذا المبدأ العام، حيث تم إعادة انتخاب بعض النواب اربع مرات منهم برلمانية واحدة وهي السيدة لويذة حنون.

جدول رقم (3)

يوضح توزيع العينة حسب الخبرة البرلمانية

المجموع	اربع مجالس	ثلاث مجالس	مجلسان	عدد المجالس الدورة التشريعية	مجلس واحد
26	-	-	3	2007- 2002	23
30	-	1	3	2012 - 2007	26
142	1	2	2	2012-2017	138
198	1	3	8	العدد	186
100 %	0.5%	1.52%	4.04 %	النسبة	93.94%

## الجزائرية

ويوضح الجدول (3) عدد البرلمانيات اللاتي لهن خبرة برلمانية، وكان من المتوقع ان تزداد الخبرة ويتم فيها اعادة المرأة الا ان الجدول السابق اظهر انخفاضا كبيرا في نسبة الخبرة بين البرلمانيات حيث بلغت نسبة البرلمانيات اللواتي لا يمتلكن خبرة ( 93.94%) وفي الاغلب لا تتعدى خبرة البرلمانيات مجلسان بنسبة ( 4.04%) اما اربع مجالس فهي حالة جد نادرة ولم تحدث الا مع السيدة لويزة حنون كما سبق وان اشرنا.

وإذا كان ثمة من تفسير لهذه الحالة فانه قد يعود لأسباب خاصة تتعلق بالمرأة وعدم قدرتها على تكرار التجربة، أو يتم استبعادها من قبل الأحزاب في محاولة للتغيير والتجديد تشمل كل أو جل الأعضاء رجالا ونساء. أو ربما تفشل في الحصول على الأصوات المطلوبة لإعادة انتخابها. ولقد أكدت الدراسة الميدانية تأثير متغير الخبرة البرلمانية في اداء النائبات حيث اتضح انه لعنصر الخبرة دور جوهري وتأثير مباشر على نوعية وفاعلية اداء النائبات لأنه باكتساب البرلمانية الخبرة والتجربة في العمل التشريعي تتضح امامها الكثير من الامور التي كانت مهمة أو كانت محاطة بالغموض.

2. المؤهلات الاجتماعية للمرأة البرلمانية : نقصد بالبناء الاجتماعي، جميع المتغيرات الاجتماعية التي يمكن لها أن تلعب دورا إما سلبا أو إيجابيا في التأثير على أداء المرأة داخل قبة البرلمان. وهي هنا تتركز حول السن والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية.

أ. توزيع البرلمانيات وفقا لمتغير السن:

يعتبر متغير السن من المتغيرات الفاعلة في حياة الانسان بصورة عامة، وتتوزع تلك الفاعلية ارتفاعا وانخفاضا بالمراحل العمرية المختلفة. وقد لعبت التشريعات دورا كبيرا في مزاوله العمل السياسي والخروج منه، وتبدو نقطة المزاوله أكثر وضوحا من الاخر. وفي محاولة لهذه الدراسة الاستقصاء هذا الامر وللتحقق من الافتراض السابق فقد اخذت بوضع اجراء معين سواء تعلق الامر بكيفية تقسيم الفئة العمرية او بكيفية حساب تأثير هذا العنصر على النشاط او العمل البرلماني، وكما سيظهر لنا ذلك من خلال التحليل لمختلف المجالات التي موضع اهتمامهذه الدراسة سواء تعلق الامر بالمجال التشريعي او المجال الرقابي او تعلق الامر



الجزائرية

بجودة المنتج البرلماني او في مجال مساهمة المرأة البرلمانية العلاقات الدبلوماسية ولجان  
المراقبة المؤقتة.

جدول رقم (4)

توزيع البرلمانيات وفقا لمتغير السن

الفئة العمرية	20/29	30/39	40/49	50 فما فوق	المجموع
الدورة التشريعية					
2002/2007	-	3	17	6	26
2008/2012	-	10	12	8	30
2012/2017	4	52	64	22	142
المجموع	4	65	93	36	198
النسبة	2.02%	32.82%	46.97%	18.19%	100 %

يوضح جدول رقم (4) توزيع مفردات البحث بحسب السن، ولا تعبر بيانات هذا الجدول عن فروق كبيرة بين أعمار البرلمانيات، حيث تركزت أعلى النسب في الفئة العمرية 40/50، وأمر طبيعي أن تستحوذ هذه الفئة على المرتبة الأولى بالنظر لعدة افتراضات : منها أن المرأة في هذا العمر تكون قد نالت على الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى التراخي القيمي الذي يسمح للمرأة في هذا السن من مزاوله العمل السياسي بكل حرية. ورغم هذا نجد الوضع لم يستمر طويلا إذ تراجع لهذه الفئة في الفترة التشريعية 2007/2012، أمام الفئة الشابة، وقد يعود السبب للتحويلات الاجتماعية التي أدت إلى ارتفاع نسبة المتعلمات من النساء واعتماد الأحزاب على شريحة الشباب لكسب أصواتهم من هذه الفئة، اما الفترة التشريعية السابعة فقد اعادوا الموازين على ماكانت عليه حيث ارتفع عدد النساء من الفئة العمرية (40-50) حيث بلغ عددهن (64) امرأة مقابل (52) امرأة للفئة العمرية (30-40) ولقد تفاوتت نسبة النساء بين هاتين الفئتين العمريتين تفاوتنا بسيطا حيث بلغت ( 32.82% ) و ( 46.97 % ) للفئتين على الترتيب ثم تلتهما الفئة العمرية فوق

الجزائرية

الخمسين بنسبة (18.19%) والفئة العمرية اقل من 30 بلغت نسبة تمثيلها ( 2.02%) ويعود السبب الى ان القانون الجزائري يحدد عمر المترشح بما لا يقل عن 25 سنة بالإضافة الى اعتماد الاحزاب على فئات عمرية نشطة سياسيا ولها مكانة في المجتمع.

ب. توزيع البرلمانيات وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية:

نقصد بها: حالة المرأة البرلمانية من حيث كونها عزباء أم متزوجة، أم مطلقة، أم أرملة، وهذه الخصائص الاجتماعية هي سيف ذو حدين في معظمها أو كلها من حيث تأثيرها على الأداء البرلماني، فتارة تكون مبعث على الارتياح النفسي والأسري للمرأة، وتارة أخرى تكون حمل يكبل المرأة نتيجة متطلبات الحياة الأسرية ومشكلاتها، والصعوبة التي تواجهها المرأة لعدم قدرتها التوفيق بين ارتباطها الأسري ومتطلبات العمل البرلماني. وتذهب الدراسة الحالية الى الاخذ بهذا التوزيع المتفرع للحالة الاجتماعية وترفض التقسيم الثنائي مستقرة زواجيا / غير مستقرة، اذ ان الاخير مبهم، والكشف عن عناصره الفاعلة يعطينا فهما أكثر لطبيعة عمل المرأة.

جدول رقم ( 5 )

توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

الفئة الاجتماعية الدورة التشريعية	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	المجموع
2002/2007	8	12	1	5	26
2008/2012	9	13	2	6	30
2012/2017	70	71	1	-	142
المجموع	87	96	4	11	198
النسبة	43.93%	48.48%	2.03%	5.56%	100%

## الجزائرية

وتوزيع مفردات الدراسة وفقا للحالة الاجتماعية كما جاء في جدول رقم (5) اذ يوضح ان الغالبية (48.48%) منهن من المتزوجات، يليها النساء العازبات وبنسبة (43.93%)، ثم المطلقات بنسبة (5.56%)، ثم الأراامل (2.03%). وربما يفسر ارتفاع النسبة الكبيرة من المتزوجات إلى دعم وتشجيع الأزواج. والملاحظ إن نسبة التوزيع هذه حافظت -تقريبا- على مستواها في العهديات الثلاث المتتالية.

ت. توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير المستوى التعليمي.

تعد المؤهلات العلمية احد المؤشرات على الوعي الثقافي والسياسي للنخبة البرلمانية والتي ستعكس بالضرورة على جدية المناقشات داخل البرلمان، ونضج الممارسة السياسية لأعضاء النخبة، اي انها تؤدي بشكل ايجابي الى ارتفاع مستويات اهتمام اعضاء البرلمان اكثر بالمناقشات البرلمانية، حيث يمكن ان يكون للأعضاء دون مستوى تعليمي لا بأس به الدافع والحافز لتطور الممارسة البرلمانية<sup>(22)</sup>.

ويعرف المستوى التعليمي في هذا البحث: بانه المؤهلات العلمية التي تحصلت عليها المرأة البرلمانية. وهي تتراوح بين الامية كحد أدنى والجامعة كحد أعلى. وهذا المتغير من اسمى الفواعل ان لم يكن افضلها على الاطلاق، حيث يمكن المرأة من اداء وظيفتها التشريعية والرقابية في احسن صورة، وهو شرط- اي التحصيل العلمي- لتجاوزها مرحلة التمثيل السياسي الى مرحلة المشرع البرلماني.

وعلى الرغم من الحرص الشديد على التصويت على ممثلين تتوافر فيهم شروط حسن السيرة والكفاءة الا أن واقع الحال يشير الى استمرار اعتماد الاحزاب على مؤهلات علمية بسيطة، اي دون المستوى الجامعي بنسبة (22%) في العهدة 2002 / 2007م. اما واقع الترشح للانتخابات التشريعية الاخيرة 2007 / 2012م - فهو اشد وضوحا، فرغم النسبة العالية التي احتلها الجامعيون واصحاب الشهادات ما بعد التدرج التي تمثل نسبة (44.33%) ضمن المرشحين للانتخابات التشريعية، الا ان اصحاب المستويات التعليمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية اغلب المرشحين بنسبة (55.67%)، ومع هذا فلا زال يترشح من لا مستوى تعليمي له (امي) اصلا بنسبة (1.59%). هذا المثال للحالة التعليمية للنواب

الجزائرية

المرشحين بصورة عامة، اما ما يخص المرأة البرلماني فان الوضع التعليمي تحسن نوعا ما وكما يوضحه الجدول التالي :

## جدول رقم (6)

يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	المستوى التعليمي الدورة التشريعية
26	10	8	5	3	2002/2007
30	12	7	9	2	2008/2012
142	102	35	5	-	2012/2017
198	124	50	19	5	المجموع
%100	62.63%	25.25%	9.59%	2.53%	النسبة

ويتناول الجدول رقم (6) توزيع مفردات الدراسة بحسب مستوى التعليم ، ويبدو واضحا اهتمام الاحزاب على تعليم جامعي (62.63 %) يلي ذلك كل من التعليم الثانوي (25.25%)، والمتوسط (9.59%)، ثم الابتدائي بالمرتبة الأخيرة بنسبة (2.53%). ورغم تفوق مستوى التعليم الجامعي إلا انه لا زال دون المستوى المطلوب في مجتمع عرف فيه التعليم الجامعي توسعا هائلا، ويمكن تفسير ذلك في اوسط تفاسيره من مدخل قانوني، اذ يرد الى النظام الانتخابي المبني على الاقتراع النسبي على القائمة المغلقة، الذي اثر بشكل واضح جدا على نمط اختيار المرشحين، فاصبح الاهتمام منصبا على المرشح الذي يمكنه ان يجلب أكبر عدد من الاصوات على حساب الكفاءة والفاعلية.

كما ان اختلاف النسب سواء من حيث المستوى الابتدائي او الثانوي او التعليم العالي مرده بالأساس الى اختلاف الاستراتيجية الانتخابية للأحزاب السياسية والى حجم المرشحين الذين تتقدم بهم الى الاستحقاقات الانتخابية على اختلاف مستوياتهم الدراسية، وحجم الفرص والامكانيات المتاحة للفوز في الانتخابات البرلمانية، بالإضافة الى حجم وقوة تمثيلية الاحزاب السياسية في مجلس النواب، الا ان الملاحظة الجوهرية هي ان هناك توجهها عاما لدى الدولة والاحزاب السياسية والناخبين الى السير في اتجاه دعم اصحاب المؤهلات

الجزائرية

العلمية العالية. كما اوضحت الدراسة الميدانية اهمية المستوى العلمي واثره في اداء الوظيفة التشريعية.

خاتمة.

وفي نهاية هذه الدراسة، نعيد ما اسهبنا في شرحه بصورة مختصرة سواء ماتعلق منه باطاره النظري او بجانبه الميداني.

\_ فمن خلال البحث المكتبي وجدنا ان هناك عدة اطر نظرية اهتمت بهذا المجال، الا انها ورغم هذا التعدد كانت قاصرة في تفسير الظاهرة السياسية بصورة عامة، ومشاركة المرأة على وجه الخصوص، لذا فان الاخذ بمبدأ التوليف النظري هو الانجع في تفسير الظاهرة.

\_ بينت الدراسة ان هناك نمطين من المؤهلات، النمط الاول يضم المؤهلات السياسية والتي تتمثل في التمثيل النسبي للمرأة داخل البرلمان، التنشئة السياسية، عضوية الاحزاب، والخبرة البرلمانية، اما النمط الثاني في ضم المؤهلات الاجتماعية والمتمثلة في السن، الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي.

\_ واطهرت الدراسة، ان التمثيل الحقيقي للمرأة لم يظهر الا في العهدة السابعة حيث بلغ (142) امرأة بنسبة (30.73%) ويرجع السبب في هذه القفزة النوعية للقانون الجزائري الذي فرض على الاحزاب ان تتضمن قوائم مرشحيها على العنصر النسوي. ولولا قانون الكوتالومات مكنت المرأة من الوصول الى هذه النسبة من التمثيل.

\_ كما اظهرت الدراسة، ان التنشئة السياسية لها دور فاعل في تمكين المرأة سياسيا، وبالتالي وصولها الى قبة البرلمان، حيث بينت المقابلات ان البرلمانيات انه نشط نفيا العديد من جمعيات المجتمع المدني والمنظمات الطلابية في الجامعات... الخ. وبهذا اكدت المبحوثات انه يمارس نشاطات سياسية سابقة.

\_ كما تبين ان تمثيل المرأة انحصر داخل الاحزاب الكبرى، حيث كان واضحا في تشريعات 2012 حيث كانت الاغلبية الساحقة لجهة التحرير الوطني بحصولها على (208) مقعد من بينها (59) مقعد نسوي يليها التجمع الوطني الديمقراطي ب(68) مقعد من بينها (23) مقعد نسوي ثم كتل الجزائر الخضراء ب(49) مقعد من بينها (18) مقعد نسوي

## الجزائرية

كما شهدت هذه العهدة ظهور حزب جبهة القوى الاشتراكي والذي تفوق على حزب العمال المنشق عنه حيث تحصل على (27) مقعد من بينها (9) مقاعد نسوية بينما حصل حزب العمال على (24) مقعد من بينها (10) مقاعد نسوية.

\_ كما اظهرت الدراسة انخفاضاً كبيراً في نسبة الخبرة بين البرلمانيات حيث بلغت نسبة البرلمانيات اللواتي لا يملكن خبرة (93.94%) وفي الاغلب لا تتعدى خبرة البرلمانيات مجلسان بنسبة (4.04%) اما اربع مجالس فهي حالة جد نادرة ولم تحدث الا مع السيدة لويزة حنون.

\_ وأشارت الدراسة، الى هيمنة الفئة العمرية (40-50) حيث بلغ عددهن (64) امرأة مقابل (52) امرأة للفئة العمرية (30-40) ولقد تفاوتت نسبة النساء بين هاتين الفئتين العمريتين تفاوتاً بسيطاً حيث بلغت (32.82%) و(46.97%) للفئتين على الترتيب ثم تلتهما الفئة العمرية فوق الخمسين بنسبة (18.19%) والفئة العمرية اقل من 30 بلغت نسبة تمثيلها (2.02%).

\_ اما توزيع مفردات الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية فقد اتضح ان الغالبية (48.48%) منهن من المتزوجات، يليها النساء العازبات بنسبة (43.93%)، ثم المطلقات بنسبة (5.56%)، ثم الأرمال (2.03%). والملاحظ ان نسبة التوزيع هذه حافظت - تقريباً - على مستواها في العهدة الثلاث المتتالية.

\_ اما توزيع مفردات الدراسة بحسب مستوى التعليم، وفقد تبين اهتمام الاحزاب على التعليم جامعي (62.63%)، يلي ذلك كل من التعليم الثانوي (25.25%)، والمتوسط (9.59%)، ثم الابتدائي بالمرتبة الأخيرة بنسبة (2.53%).

الهوامش

<sup>1</sup> عثمان الزياتي، السلوك البرلماني والآداء البرلمان المغربي، الولاية التشريعية السادسة، 1997-2002م، نموذجاً، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد الاول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، وجدة، 2007-2008 م، ص 282.

<sup>2</sup> Michel Bauer, Des Elites Légitimes ? Revue problèmes politiques et sociaux, no.848 (décembre 200), p.51

<sup>3</sup> محمد الغزالي، التدخل البرلماني في مجال السياسات العامة في المغرب\_1984-2002 ( ابحاث واعمال جامعة (مراكش : المطبعة والوراقة الوطنية، 2006)، ص 261.

<sup>4</sup> ناجح رشيد قادري ومحمد عبد السلام البوايز، مناهج البحث الاجتماعي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط 1، 2004، ص 196-197.

<sup>5</sup> Dominique & Michèle Frémy, Quid, Editions Robert Laffont, Encyclopédie Quid, Paris, 1979, P27.

<sup>6</sup> Christine Faure, la démocratie sans les femmes Essai sur le Libéralisme en France, Ed. Puff, Paris, 1985, P 134 - 139.

<sup>7</sup> محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط 2، بنغازي، منشورات جامعة فار يونس، 1980م، ص 219.

<sup>8</sup> محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، المرجع السابق، ص 219.

<sup>9</sup> السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية، في موسوعة الشباب والسياسة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 2001، ص 7.

<sup>10</sup> احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الاسكندرية، الجامعة الجديدة للنشر، 2000م، ص 17.

<sup>11</sup> (Richard Harker, Cheleen Mahar, and Chris Wilks, eds An Introduction to the Work of Pierre Bourdieu : the Practice of Theory London: Macmillan Press, 1990, p.15.

<sup>12</sup> بيبورديو، بعبارة اخرى محاولات باتجاه سوسولوجيا انعكاسية، ترجمة أحمد حسان، القاهرة، دار ميرت للنشر والمعلومات، 2002، ص 33.

<sup>13</sup> (Deborah Reed-Danahay, Locating Bourdieu, New Anthropologies of Europe -Blomington, IN: Indiana University Press, 2005, P17.

<sup>14</sup> لويط ج. دز فاكان "نحو علم ممارسة اجتماعي: بنية سوسولوجيا بورديو ومنطقها، ترجمة أحمد حسان، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع 60، 2002، ص 183.

<sup>15</sup> بيبورديو أسئلة علم الاجتماع: حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة ابراهيم فتحي، القاهرة، دار العالم الثالث، 1995، ص 199.

<sup>16</sup> (Pierre Bourdieu, The Logic of Practice, translated by Richard Nice, Stanford, CA :Stanford, University Press, 1990, P58.

<sup>17</sup> Pierre Bourdieu, Outline of a theory of practice, translated by Richard Nice, Cambridge Studies in Social Anthropology, Cambridge University press, 1977, p80.

<sup>18</sup> بيبورديو وج. د. فاكونت، أسئلة علم الاجتماع في علم الاجتماع الانعكاسي، ترجمة عبد الجليل الكور، الدار البيضاء، دار توفيق للنشر، 1998، ص 93.

<sup>19</sup> (Nicholas Hewitt, ed The Cambridge Companion to Modern French Culture, Cambridge Companions to Culture, Cambridge University Press, 2003, P79.

<sup>20</sup> بيبورديو، العنف الرمزي: بحث في اصول علم الاجتماع التربوي، ترجمة نظير جاهل، بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1994، ص 49.

<sup>21</sup> ( Pierre Bordieu, Sociology in Question, Theory, Culture and Society, Culture and Society, translated by Richard Nice, London: Thousand Oaks CA: Sage, 1993, P72

<sup>22</sup> والسيدات هن : السيدة نورة جعفر وعينت وزيرة منتدبة مكلفة بالأسرة، السيدة فاطمة الزهراء بوشملة وعينت وزيرة منتدبة مكلفة بالجالية، السيدة ليلي حمو بوتليليس وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي.

<sup>22</sup> معطيات اساسية حول انتخابات 25 نوفمبر 2011م، المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية. <http://www.cmiesi.ma/acmiesi/a>

